الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : إقتراح قانون عادي يرمي إلى إصدار طابع مالي لمصلحة الجيش اللبناني

المرجع: - مرسوم إشتراعي رقم 67 تاريخ 5-8-1967

بعد التحية،

نودعكم ربطًا اقتراح قانون عادي يرمي إلى إصدار طابع مالي لمصلحة الجيش اللبناني مع أسبابه الموجبة، ونتمنى على دولتكم التفضّل بإتخاذ الإجراء المناسب تمهيدًا لمناقشته وإقراره.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير

النائب د. إلياس جراده

إقتراح قانون

يرمي إلى إصدار طابع مالي لمصلحة الجيش اللبناني

المادة الأولى:

تصدر وزارة المالية طابعاً مالياً قيمته مئتان وخمسون ألف ليرة لبنانية تحت مسمّى "طابع الجيش اللبناني"

المادة الثانية:

يتم إستيفاء هذا الطابع على جميع الوكالات والعقود والإقرارات والتعهدات وكل الإلتزامات والتصرّفات القانونية التي ينظمها الكاتب بالعدل أو من يقوم مقامه لدى السفارات والقنصليّات اللبنانية ولدى أمانة السجلّ العقاري إذا كانت قيمتها تتجاوز المئة مليون ليرة لبنانية.

المادة الثالثة:

يعود ريع هذا الطابع لمصلحة مؤسسة الجيش اللبناني حصرًا ويُصرف في باب النفقات الطبّية والمنح المدرسية للعسكريين في الخدمة أو المتقاعدين منهم.

المادة الرابعة:

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

لمّا كان الجيش اللبناني هو الركيزة الأمنيّة الأساسية للدفاع عن لبنان وحفظ الأمن في البلاد ولا سيما في ظلّ هذا التفلّت الأمني الذي نعيشه في السنوات ألألخيرة.

ولمّا كانت الأزمة المالية والمصرفية التي عصفت بالإقتصاد اللبناني وماليته قد جعلت من الرواتب والتقديمات التي يتلقاها العسكري في الجيش أو المتقاعد من الخدمة الفعلية مجرّد فتات لا تتيح له العيش بكرامة ما يضطّره للإستدانة من أجل تعليم أولاده وتقديم الرعاية الصحية لهم ولا سّيما بعد إنهيار القدرة المالية لمؤسسة الجيش.

ولمّا كان يقتضي دعم الجيش نظير تضحياته الجسام دفاعاً عن لبنان وعن المجتمع من خلال إيجاد مصدر مالي ثابت يساعد قطاعي الطبابة والتعليم في هذه المؤسسة ويخلق نوعًا من المسؤولية المجتمعية بين الجيش و المواطنين موقعي العقود المدنية لدى دوائر كتاب العدل ومن يحلّ محلّ هؤلاء في السفارات والقنصليات اللبنانية وأمانات السجل العقاري.

لـذلــك

فإننا نتقّدم بإقتراح القانون المرفق ربطًا على أمل إقراره.

النائب د. إلياس جراده

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : إقتراح قانون يرمي إلى إعفاء المكلّفين في محافظتي الجنوب والنبطية من الرسوم والضرائب المالية والبلدية ومن اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي

بعد التحية،

نودعكم ربطًا إقتراح قانون يرمي إلى إعفاء المكلّفين في محافظتي الجنوب والنبطية من الرسوم والضرائب المالية والبلدية ومن اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي مع أسبابه الموجبة،

ونتمنى على دولتكم التفضّل بإتخاذ الإجراء المناسب تمهيدًا لمناقشته وإقراره.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير

النائب د. إلياس جراده

إقتراح قانون يرمي إلى إعفاء المكلفين في محافظتي الجنوب والنبطية من الرسوم والضرائب المالية والبلدية ومن اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي

أولًا:

يُعفى المكلّفون الطبيعيون والمعنويّون في محافظتي الجنوب والنبطية من الرسوم والضرائب البلدية المحّددة في قانون البلديات ومن ضريبة الأملاك المبنيّة ومن ضريبة الدخل ومن رسوم المياه والكهرباء والميكانيك والسير ومن إشتراكات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وذلك عن الفترة الممتدّة من 1/10/2023 ولغاية 2024/12/31 ضمنا.

ثانيًا:

كما يُعفى سكان هاتين المحافظتين من رسوم تراخيص البناء والترميم على أنواعها والعائدة للأبنية والمنازل المهدّمة جرّاء العدوان الذي شنّه العدو الإسرائيلي ابتداءً من تاريخ 2023/10/8إذا تمّت عمليّة إعادة البناء وإصالح الأضرار خلال مهلة أقصاها 2027/12/31.

ثالثًا:

يُعَمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

1- بتاريخ 8/10/2023 شنّ العدوّ الإسرائيلي حربًا جديدة على لبنان حيث تهدّمت مئات المنازل بشكل كلّي، كما تعرضت آلاف المنشآت السكنيّة والتجاريّة للأضرار الجسيمة في مناطق لبنانية عدة ولا سيّما في محافظتي الجنوب والنبطية.

2- وقد نتج عن هذه الحرب العدوانيّة نزوح مئات الآلاف وتوقف أعمالهم وإنقطاع مصادر أرزاقهم، وبات جزء كبير منهم يعتاش بالحّد الأدنى على همّة الجمعيات وبعض التقديمات التي وفرتها الأحزاب والدولة اللبنانية.

3- و بإعتبار أن هذا الوضع الإنساني إجتماعيًّا وإقتصاديًّا يجعل تحميل ناسنا النازحين والصامدين للرسوم والضرائب أمراً غير أخلاقي وخذلانًا لهم وهم الذين قدّموا التضحيات من أجل لبنان والإنتصار الحتميّ ضدّ العدو الإسرائيلي.

4- وبما أنه سبق للمجلس النيابيّ أن أصدر قوانين مشابهة في فترات الحروب السابقة على لبنان الأمر الذي يقتضي معه التكرّم بالسير بهذا الإقتراح الذي يهدف إلى التخفيف عن الجنوبيين الذين كانوا دائمًا رأس حربه في الدفاع عن لبنان ضّد العدو الإسرائيلي.

لـذلـك

فإننا نتقدّم بإقتراح القانون المرفق ربطاً على أمل إقراره.

النائب د. إلياس جراده